Document: EC/88/Rev.1
Date: 9 October 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر جلسات الدورة الثامنة والثمانين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة الأعضاء في لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

لجنة التقييم – الدورة الثامنة والثمانون
روما، 26 يونيو/حزيران 2015

للموافقة

محاضر جلسات الدورة الثامنة والثمانين للجنة التقييم

1- تغطّي هذه المحاضر المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثامنة والثمانين التي عُقِدت بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2015.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وسويسرا. كما حضرها أيضا مراقبون من الصين. وأنضمّ إلى اللجنة كل من نائبة رئيس الصندوق المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ وكبير مديري الحافظة من دائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتير الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق. وكذلك انضمّ إلى المداولات الخاصة بتقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة، سعادة السيد James Alex Msekela، الممثل الدائم وسفير جمهورية تنزانيا المتحدة لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما. وافتتح سكرتير الصندوق الاجتماع حيث قاد اللجنة في عملية انتخابها لرئيس جديد لها.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس لجنة التقييم

3- انتخبت اللجنة بالإجماع الهند رئيساً للجنة للفترة حتى نهاية أبريل/نيسان 2018، وفقا للمادة 1–3 من اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي التي صادق عليها المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2011. اضطلع السيد Vimlendra Sharan (ممثل الهند في الدورة) بدور رئيس لجنة التقييم. وأعربت اللجنة عن تقديرها لأندونيسيا لترؤسها لهذه اللجنة، حتى أبريل/نيسان 2015، وللسيد Tazwin Hanif ممثل أندونيسيا بصفته الرئيس المنتهية ولايته للجنة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4- تضمّن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) انتخاب رئيس لجنة التقييم؛ (3) اعتماد جدول الأعمال؛ (4) الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018؛ (5) تقييم أثر برنامج النهوض بأحوال القبائل في جهارخند وشاتيسغارا في الهند؛ (6) تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة؛ (7) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه؛ (8) تعديل سياسة التقييم في الصندوق: تعديل الإطار الزمني لعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (9) مسائل أخرى.

5- وتحت مسائل أخرى، تم تعديل جدول الأعمال المؤقت ليشمل ما يلي: (أ) مقترحان مقدمان من هولندا، وهما: (1) مناقشة سبل جعل رفع لجنة التقييم لتقاريرها للمجلس التنفيذي أكثر دقة في أعقاب الرغبة التي تم التعبير عنها في المعتكف الأخير لأعضاء المجلس؛ (2) المشاركة في تقييم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ (ب) توفير خدمة الترجمة الفورية عند الطلب؛ (ج) تحديث عن النسخة الثانية من دليل التقييم.

6- ويرد جدول الأعمال في الوثيقة EC 2015/88/W.P.1، وقد عدل حسب الأصول ليتضمن البنود الأربعة الإضافية تحت مسائل أخرى، وتبنّت اللجنة جدول الأعمال هذا (والذي سيعدل ليغدو الوثيقة EC 2015/88/W.P.1/Rev.1).

البند 4 من جدول الأعمال: الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018

7- رحّبت اللجنة ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016، وخطته الإشارية للفترة 2017–2018 كما هو وارد الوارد في الوثيقة EC 2015/88/W.P.3، مدركة أن هذه الوثيقة قد أُعدت مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المحددة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، كما أنها أيضا تتضمن التغذية الراجعة والأولويات التي عبّرت عنها الهيئات الرئاسية في الصندوق.

8- وأعربت اللجنة عن تقديرها لمحاولة الخروج بحساب كمي لحساسية التمايز بين الجنسين في ميزانية المكتب للفترة 2016، فذكرت أنها تعترف بأن هذا العمل عمل جار، وتطلعت لمزيد من التشذيب في النسخات المستقبلية من الميزانية. ولاحظت إعداد رؤية استراتيجية للمكتب ضمن الرؤية المؤسسية للصندوق، علاوة على بطاقات أداء التوازن المصممة لاحتياجات الصندوق والتي سيتم إدخالها في الفترة 2016–2018. وأشارت اللجنة، إضافة إلى ذلك، إلى الهدفين الاستراتيجيين للمكتب – الهدف الاستراتيجي 1 و2– واللذان يتواءمان مع الأولويات المؤسسية للصندوق للترويج للمساءلة وتعزيز التعلم.

9- وصادقت اللجنة على الميزانية المقترحة بحدود 5.65 مليون دولار أمريكي لعام 2016، وهي أقل بالقيمة الاسمية بحدود 7 بالمائة من ميزانية السنة الحالية، وذلك أساسا بسبب تغير سعر الصرف. واعترفت بأن الميزانية المقترحة تقع بصورة مثلى ضمن سقف ميزانية المكتب المحددة بحدود 0.9 بالمائة من برنامج الصندوق للقروض والمنح. وبالإشارة إلى زيادة تكلفة الوحدة لتقييمات البرامج القطرية عام 2016، شجعت اللجنة مكتب التقييم المستقل على إيجاد السبل لتقليص هذه التكاليف من العام 2017 وصاعدا من خلال تحقيق مكاسب الكفاءة.

10- وعند النظر في برنامج العمل، صادقت اللجنة على القائمة المقترحة للأنشطة التقييمية لعام 2016، وعلى وجه الخصوص للتقييم المؤسسي للامركزية في الصندوق. وبعد الإشارة إلى الافتقار إلى الدلائل التقييمية الكافية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، اقترحت اللجنة إعداد توليفة تقييمية ما أن يتم الحصول على المزيد من الدلائل، وعوضا عن ذلك إعداد توليفة تقييمية عن سياسة الانخراط السياساتي على المستوى القطري. وصادق أعضاء اللجنة أيضا على مقترح المكتب بإجراء تقييم تجميعي ثالث للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع مكاتب التقييم في الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ولكنها طلبت من مكتب التقييم المستقل المزيد من الإيضاح حول توقيت هذه العملية. ورحبت اللجنة بزيادة عدد تقييمات أداء البرامج من 8 عام 2015 إلى 10 عام 2016 وصاعدا، مدركة أن تقييمات أداء البرامج تغذي معظم المنتجات التقييمية الأخرى. وشجعت مكتب التقييم المستقل على تعزيز عمله في مجال أحداث التعلم القطرية لتقييم البرامج القطرية بغية ضمان الاستفادة الكاملة من الأموال.

11- واستمعت اللجنة إلى آراء إدارة الصندوق حول الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المنتجات التقييمية وبين قدرة المنظمة الاستيعابية، وكان رأيها أن المستوى الحالي لأنشطة التقييم ضروري لتلبية الهدف التوأم المتمثل في

المساءلة والتعلم. وبالتعليق بصورة مخصوصة على التوليفات التقييمية الموجزة، شجعت اللجنة مكتب التقييم المستقل على إدراج التوصيات فيها بما يتعدى تلك الموجودة في دراسات التقييم الإفرادية، وكررت نصيحتها السابقة المتمثلة في إدراج تعليقات إدارة الصندوق حول توصيات التوليفات التقييمية الموجزة. وأحاطت اللجنة علما بنية إدارة الصندوق بالعمل بتعاون وثيق مع مكتب التقييم المستقل لتسليط الضوء على مساهمة الصندوق في أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالفقر والأمن الغذائي والتمايز بين الجنسين.

12- شجعت اللجنة مكتب التقييم المستقل على الاستمرار في إجراء تقييمات الأثر ولكن على أساس انتقائي، باستخدام واختبار أحدث أدوات التقييم لتقدير نتائج المشروعات بأسلوب كمي أكثر ولتجربة الأساليب الابتكارية الكمية والكيفية والثلاثية للجمع الأولي للبيانات وتحليلها.

13- **القضايا الناشئة التي يتوجب على المجلس التنفيذي النظر فيها.** رغبت اللجنة في الإشارة إلى القضايا التالية التي يتوجب على المجلس التنفيذي النظر فيها:

(أ) إطار قياس النتائج المعدل لمكتب التقييم المستقل لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق الرامي إلى قياس كفاءته؛

(ب) برنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام 2016، كما هو وارد في الفقرة 10 وعلى وجه الخصوص:

(1) التقييم المؤسسي المقترح حول اللامركزية؛

(2) توليفات تقييمية موجزة إضافية مقترحة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما؛

(3) تأجيل إعداد التوليفية الموجزة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عام 2016 والاستعاضة عنها بتوليفة تقييمية عن انخراط الصندوق السياساتي على المستوى القطري؛

(ج) قرار اللجنة بأن تكون دراسات تقييم الأثر والتوليفات التقييمية الموجزة معروضة على المجلس للمناقشة لأنها تعتبر بأن النتائج والتوصيات الناجمة عن هذه المنتجات التقييمية هامة للتعلم على مستوى المنظومة بأسرها، وبالتالي فإنها تستحق اهتمام أعضاء المجلس التنفيذي؛

(د) مصادقة اللجنة على زيادة عدد تقييمات أداء البرامج من 8 إلى 10؛

(هـ) الميزانية المقترحة بما يعادل 5.65 مليون دولار أمريكي لعام 2016 مقارنة بمبلغ 6.07 مليون دولار أمريكي لعام 2015.

14- وأخيرا، رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في إعداد النسخة الثانية من دليل التقييم وعبّرت عن رغبتها في أن تنظر لجنة التقييم في اتفاق الاتساق قبل استكمال هذا الدليل.

البند 5 من جدول الأعمال: تقييم أثر برنامج النهوض بأحوال القبائل في جهارخند–شاتيسغارا في الهند

15- رحبت اللجنة بهذا التقييم الممتاز للأثر والذي جرى في الوقت المحدد له، والتحليل الواضح وتتبع الدلائل الوارد في الوثيقة EC 2015/88/W.P.4، والذي، على الرغم من تركيزه على الأثر، إلا أنه يغطي في الوقت نفسه معايير أخرى أيضا، مثل الأهمية والكفاءة والاستدامة والابتكار وتوسيع النطاق والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

16- وأشارت اللجنة إلى الاستنتاج الإجمالي من هذا التقييم بأن القرار الذي اتخذه الصندوق بتمويل هذا البرنامج كان ملائما وفي الوقت المناسب، ويتسق مع مهمة الصندوق وقدرت عاليا جهود مكتب التقييم المستقل لاستخدام منهجية التقييم الشاملة والتي تتسم بآخر تحليل اقتصادي وكمي في هذا التقييم.

17- وعبرت اللجنة عن تقديرها للتصنيف المرضي المعطى لهذا البرنامج. كما عبرت عن تقديرها لجهود إدارة الصندوق في تنفيذ البرنامج في سياقات صعبة للغاية، لأن المنطقة المستهدفة هي من بين أقل المناطق نموا على مستوى البلد مع انعدام البنى التحتية أو وجود القليل منها، والقدرة المنخفضة للحكومة المحلية على التنفيذ، والنسيج الاجتماعي الهش، والقلائل والاضطرابات. ورحبت بالأثر الذي أحرزه البرنامج على التعبئة المجتمعية وتمكين النساء وتنمية التمويل الصغري وبناء المؤسسات القاعدية وزيادة إنتاجية المحاصيل. كذلك تمت مناقشة الشواغل الناجمة عن الدراسة، مع إشارة اللجنة إلى ضرورة وجود تصميم أبسط مع إيلاء المزيد من الانتباه لتنويع القاعدة الإنتاجية لفقراء الريف – مع الأخذ بعين الاعتبار تباين المجموعات المختلفة ومتطلباتها المحدودة – مما كان من شأنه أن يسهم في الوصول إلى نتائج أفضل. وعبرت اللجنة عن مخاوفها من التكاليف المرتفعة لإدارة البرنامج، وتطلعت لإدراج التعلم من هذا التقييم في برامج الصندوق المستقبلية.

18- وفي حين أنها عبرت عن قلقها على عدم استكمال بيانات خط الأساس في البرنامج، إلى أنها أحاطت علما بتأكيدات الإدارة المتجددة على أن باعترافها بأهمية ضمان بيانات خطوط الأساس في مشروعات الصندوق، فإن عدد مسوحات خط الأساس ودراساته قد تتزايد بصورة مستقرة وكذلك الأمر بالنسبة لجودتها.

19- وتداولت اللجنة أربع توصيات رئيسية وأحاطت علما بجهود إدارة الصندوق للشروع وتنفيذ التوصيات المقترحة.

20- **النتائج الهامة للمداولات المجلس التنفيذي.** عبرت اللجنة عن رغبتها في جذب انتباه المجلس التنفيذي إلى النتائج الرئيسية التالية التي تمخضت عنها المداولات، وهي الحاجة إلى:

(أ) مواءمة تصميم البرنامج للسياق، وبخاصة في حالات الهشاشة والنزاعات والحد من تعقد مكونات البرنامج لضمان إيصال معزز على أرض الواقع؛

(ب) استخدام نهج الاستهداف الملائمة للتمييز الحذر بين المجموعات الاجتماعية المختلفة بهدف إشراك أكثر المجموعات تهميشا في المشروعات؛

(ج) ضمان الاستدامة وتشجيع الابتكار في تصميم البرامج وبذل الجهود لإيجاد سبل توسيع نطاق الخصائص الناجحة والابتكارية في البرامج، بما في ذلك من خلال إدماجها مع البرامج القطرية ومع إيجاد استراتيجية خروج معرفة بصورة جيدة؛

(د) استخدام نظرية التغيير والإطار المنطقي بصورة استباقية كأساس للرصد الجاري للإنجازات ولإدخال أية تعديلات بهدف تعزيز الفعالية؛

(هـ) الإبقاء على التركيز على التغذية بين المستفيدين المستهدفين من خلال إدراجها في جميع استراتيجيات التدخل الزراعي؛

(و) إعداد تقارير استكمال المشروعات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق وعرضها لإجراء استعراض منتظم للنظراء لها ضمن دائرة إدارة البرامج؛

(ز) محاولة تجنب التخطيط لمشروعات تتضمن ولايتين أو أكثر.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة

21- نظرت لجنة التقييم في تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة كما هو وارد في الوثيقة EC 2015/88/W.P.5، ورحبت بالنتائج ذات الصلة بحافظة المشروعات، والأنشطة غير الإقراضية، وأهمية وفعالية برنامجي الفرص الاستراتيجية القطرية اللذين أعدهما الصندوق عامي 2003 و2007. كما رحبت أيضا بالقرار المتخذ بتمديد العمل ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي حتى عام 2015 لضمان استخدام التعلم المكتسب عند تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التالي.

22- واستعرضت اللجنة نتائج تقييم المشروعات المقدرة تحت أربعة أركان رئيسية، وهي: برنامج تنمية القطاع الزراعي، وبرنامجه الفرعي التابع في زنجبار؛ وبرنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وبرنامج دعم البنى التحتية التسويقية والقيمة المضافة والتمويل الريفي لجهة الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر على الفقر الريفي والاستدامة والابتكار وتوسيع النطاق والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

23- وناقشت اللجنة الأثر الإيجابي الذي يخلفه تصميم ملائم للمشروع في جميع معايير التقييم كما هو واضح في برنامج تنمية القطاع الزراعي في المناطق الداخلية، والآثار السلبية للافتراضات غير الصحيحة والتصميم الرديء على تنفيذ البرامج كما واضح من برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومشروع دعم البنى الأساسية التسويقية وإضافة القيمة والتمويل الريفي. وفي هذا الصدد فقد أكدت اللجنة على أهمية التغذية الراجعة المؤسسية والتعلم المؤسسي لضمان أن لا تعاني المشروعات المستقبلية من نواقص تقنية وأخرى ذات صلة بالعمليات. وعبرت اللجنة عن تقديرها، على وجه الخصوص، للخصائص الابتكارية للميسرين المزارعين والعمال المجتمعيين في مجال الصحة الحيوانية التي تم إدخالها بموجب البرنامج الفرعي لزنجبار من برنامج تنمية القطاع الزراعي لتوسيع وصول وانتشار الإرشاد الزراعي.

24- كما رحبت أيضا بالتركيز القوي على التمايز بين الجنسين في تصميم وتنفيذ المشروعات، سواء كأداة للعدالة الاجتماعية أو كوسيلة لزيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي.

25- ووافقت اللجنة على النتائج والتوصيات التي خرج بها تقييم البرنامج القطري حول الحاجة للتأكيد على تعزيز البنى الأساسية الزراعية ونشر المعرفة؛ وإيلاء اهتمام أكبر لقضايا ما بعد الحصاد؛ وروابط السوق وإيجاد آليات إيصال مؤسسية فعالة؛ والتأكيد على إدماج أكبر للتمايز بين الجنسين في التصميم وأثناء التنفيذ.

26- **مسائل تم تسليط الضوء عليها لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي ويتناقش بشأنها.** ترغب اللجنة في تسليط الضوء على النقاط التالية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي ويتناقش بشأنها، بعضها خاص بالبلد وبعضها الآخر ذو أهمية بالنسبة للمنظمة بأسرها:

(أ) إيلاء الأولوية لإدارة المراعي وسلاسل قيمة منتجات الألبان في المرحلة التالية من برنامج تنمية القطاع الزراعي في المناطق الداخلية؛

(ب) تصميم أفضل لتدخلات تنمية سلاسل القيمة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة القطاع الخاص؛

(ج) توفير المواد الملائمة لإدارة المعرفة وإرساء الشراكات وحوار السياسات في المرحلة التالية من برنامج تنمية القطاع الزراعي؛

(د) زيادة الاهتمام بأنشطة ما بعد الحصاد وروابط السوق لتعزيز الدخل الأسري؛

(هـ) إدخال المساواة بين الجنسين في نسيج تصميم المشروعات واستراتيجيات التنفيذ؛

(و) الإحجام عن وضع جداول أعمال تتسم بالمبالغة في الطموح دون وجود ما يكفي من الموارد عند تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالتشاور مع الحكومات المحلية.

27- وعند الانتهاء من مناقشة هذا البند على جدول الأعمال أشادت لجنة التقييم بجهود الصندوق والحكومة التنزانية وتعاونهما المشترك. ودعت إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ومع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والقطاع الخاص. كما رحبت أيضا بتوقيع الاتفاق عند نقطة الإنجاز مما يعكس التزام الحكومة وإدارة الصندوق بتبني وتنفيذ التوصيات الناجمة عن تقييم البرنامج القطري ضمن أطر زمنية محددة.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه

28- نظرت اللجنة في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة وتعليقات مكتب التقييم المستمر عليه، كما هو وارد في الوثيقة EC 2015/88/W.P.6.

29- وأحاطت اللجنة علما بأن تقرير هذا العام يغطي 19 تقييما من عامي 2013 و2014، بما في ذلك تقديرات تجري لأداء المشروعات لأول مرة. وأثنى أعضاء اللجنة على جهود إدارة الصندوق الحثيثة لاتخاذ إجراءات بشأن معظم التوصيات. ورحبت اللجنة أيضا بالدورة الثانية من متابعة التوصيات بهدف تعزيز الامتثال. وأشادت بالتزام إدارة الصندوق بتعزيز تأصيل التعلم والتوصيات الناشئة عن هذه التقييمات.

30- وطلب أعضاء اللجنة إدراج عمود إضافي في التقرير يظهر وضع تنفيذ التوصيات. ووافقت الإدارة على تحديث صيغة هذا التقرير عام 2016.

31- وبالتطلع قدما، طلبت اللجنة تعزيز تتبع ووضوح التوصيات ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين في النسخ المستقبلية من هذا التقرير.

32- وفيما يتعلق بالمقترح القائل بإجراء استعراضات لإنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بأسلوب منتظم، ومع الأخذ بعين الاعتبار الفوائد طويلة الأمد لمثل هذا العملية، فقد أحاطت اللجنة علما برأي إدارة الصندوق القائلة بأن هذه البرامج تخضع لتقدير منتظم خلال التنفيذ. كما أن هنالك تبعات على الميزانية في حال الأخذ باقتراح الاستعراض المنظم المقترح لاستكمال هذه البرامج. وأحاطت اللجنة علما أيضا بتأكيد مكتب التقييم المستقل على أن إجراء استعراضات منتظمة لاستكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية سيتسق مع نظم التقييم الأوسع المتبعة في المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإغاثية الإقليمية الأخرى.

33- وعلاوة على ذلك، بينما لاحظت اللجنة أن الإدارة أدرجت في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة التوصيات الموجهة مباشرة إلى مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وأنها اقترحت متابعة التوصيات، ذكر أحد الممثلين أنه يرى أن الأنسب أن تصل التوصيات من الإدارة إلى

مكتب التقييم المستقل في سياق التبادل المنتظم والحوار البناء بدلاً من وضعها في تقرير. وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى مزيد من التفكير في السياق الملائم الذي ينبغي أن تعرض فيه التوصيات وإلى أن تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة ربما ليس الوسيلة الأنسب لهذا الغرض.

34- وأخيرا، رحبت اللجنة باقتراح إدارة الصندوق المتعلق بعرض تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات تقييم وتدابير الإدارة مع استجابة إدارة الصندوق على التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الفعالية الإنمائية للصندوق، ولكن كوثيقة منفصلة.

البند 8 من جدول الأعمال: تعديل سياسة التقييم في الصندوق: تعديل الإطار الزمني لعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

35- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2015/88/W.P.7 المتعلقة باستعراض الإطار الزمني لعرض التقرير السنوي لنتائج وعمليات الصندوق لأسباب تتعلق بهذه الوثيقة، ووافقت على المقترح بعرض هذا التقرير وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في دورة سبتمبر/أيلول للمجلس التنفيذي من العام 2016 فصاعدا وإدخال تعديل لهذا الغرض على الفقرة 54 من سياسة التقييم (لعام 2011). كذلك وافقت أيضا على تغيير موعد دورة اللجنة المقررة في يونيو/حزيران إلى أوائل سبتمبر/أيلول، العام القادم، لكي تتواءم مع التغيير المقترح على الإطار الزمني لعرض التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

36- نظرت اللجنة في القضايا الأربعة التي أثيرت تحت بند مسائل أخرى، و:

(أ) رحبت بمقترح هولاندا لعقد مناقشات في الصندوق ضمن لجنة التقييم حول سبل إبلاغ اللجنة للمجلس التنفيذي بأسلوب يتسم بقدر أكبر من التركيز والدقة؛

(ب) وأحاطت علما بوجهة نظر هولاندا فيما يتعلق بالفرصة الضائعة لمكاتب التقييم في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لإجراء تقييم لعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي التي أعيد إصلاحها. وفي هذا الصدد أشارت اللجنة إلى وجهة نظر مكتب التقييم المستقل القائلة بأن القيام بهذا التقييم غير مجد قبل عام 2017 بسبب قضايا تتعلق بالبرمجة. وأكد المكتب للجنة التقييم عن استعداده لأن يشترك في التقييم المقترح، ربما بصفة استشارية إذا تطلب الأمر ذلك؛

(ج) أحاطت علما بطلب الأمانة توفير الترجمة الفورية بناء على الطلب، وبعد النظر في هذا الأمر على نحو ملائم، قررت إحالة هذه القضية إلى اللجنة بعد دورتيها التاليتين بهدف الوصول إلى تقدير أفضل للوضع؛

(د) وأحاطت اللجنة علما بوضع النسخة الثانية من دليل التقييم الذي يعده مكتب التقييم المستقل حاليا، وقدرت الجهود المبذولة لإدراج أفضل الممارسات فيه.

اختتمت اللجنة مداولاتها، شاكرة إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل فيه، والمترجمين الفوريين والسعاة على التسيير السلس لهذا الاجتماع.